العدد (2249) السنة الثامنة - الجمعة (16) ايلول 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

النقل ترفع الرسوم الجمركية على الشاحنات القادمة من الكويت

خبراء يؤكدون ضعف إدارة عملية التبادل التجاري

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

اتخذت وزارة النقل قراراً يقضي برفع الرسوم الجمركية على شاحنات نقل البضائع القادمة من الكويت من ٢٥ دولارا إلى ١٠٠ دولار ، فيما اكد خبراء عدم وجود نخب سياسية قادرة على إدارة وعملية التبادل التجاري بكفاءة.

واعلن مدير منفذ سفوان الحدودي العراقي مع الكويت عن اتخاذ وزارة النقل قرارا يقضي برفع الرسوم الجمركية على شاحنات نقل البضائع القادمة من الكويت من ٢٥ دولارا إلى ١٠٠ دولار.

وهذه الخطوة تهدف على ما يبدو لزيادة الضغوط على الكويت من أجل ثنيها عن الاستمرار في بناء ميناء بحري في الخليج العربي يقول العراق إنه يؤثر على ممره المائي.

وقال مدير منفذ سفوان الحدودي اللواء محمد الموسوي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) ان "إدارة المنفذ تفاجأت بقرار صادر من وزارة النقل يقضي برفع الرسوم الجمركية من ٢٥ دولارا الى ١٠٠ دولار على كل شاحنة لنقل البضائع قادمة من الكويت".ولفت إلى أن "القرار تسبب في عرقلة وإرباك عمل المنفذ نتيجة عدم علم التجار المسبق بالقرار فور وصولهم إلى الحدود العراقية أمس الأول الأربعاء".

وخرج التجار في منفذ سفوان أمس بتظاهرة أمام مبنى إدارة المنفذ احتجاجا على القرار الذي وصفوه بـ "غير العادل".

وقال سعد هاشم المتحدث باسم التجار البالغ عددهم نحو ٢٠٠ لـ(آكانيوز) ان "رفع الأجور الجمركية يسبب عرقلة لعمل التجار في المنافذ وخسارة مادية كبيرة وتوقفا لأعمالهم".

ولفت إلى أن "الإجراء يضر بالدرجة الأولى الجانب الكويتي ومن ثم التاجر إضافة إلى المستهلك في عموم المحافظات العراقية".وشدد على ضرورة أن تقوم الحكومة العراقية "بحل الأزمة السياسية مع الكويت بصور أخرى وإلا فان التجار كافة سيلجؤون إلى منافذ إقليم كردستان في حال بقاء هذا القرار".

وكان من المقرر أن تعلن الحكومة العراقية الثلاثاء عن موقفها بشكل رسمي من ميناء كويتي في الخليج العراقي مثير للجدل، لكنها أرجأت ذلك مجددا معللة ذلك بإتاحة المجال أمام الوزراء لإجراء دراسة مستفيضة لتقرير اللجنة الفنية التي زارت الكويت مؤخرا.

وتقول وزارة النقل إضافة إلى خبراء عراقيين إن الميناء الكويتي يؤثر على حركة الملاحة العراقية في الخليج العربي وهو الممر المائي الوحيد في البلاد.

وهدد العراق في وقت سابق باللجوء إلى الأمم المتحدة في حال اكتشف وجود أضرار اقتصادية وملاحية قد يسببها الميناء الكويتي.

وقال محافظ البصرة الذي زار المنفذ أمس خلف عبد الصمد لـ(آكانيوز) ان "هذا القرار صائب وفي محله ومؤقت بالوقت نفسه وهو الوسيلة الوحيدة للضغط على الحكومة الكويتية والحفاظ على الموانئ العراقية من أضرار ميناء مبارك الكويتي".

ويعتبر منفذ سفوان الحدودي مع دولة الكويت في محافظة البصرة(٥٥٠ كم جنوب العاصمة العراقية بغداد) واحدا من أهم المنافذ الحدودية في المحافظة وتدخله يوميا ما يزيد على ٥٠٠ شاحنة محملة بالبضائع ومواد البناء.

ووضعت الكويت في نيسان الماضي حجر الأساس لبناء ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان التي تقع في أقصى شمال غرب الخليج العربي، وتعد ثاني اكبر جزيرة في الخليج (٨٩٠ كم مربع) بعد جزيرة قشم الإيرانية.

وشهدت بغداد ومدن عراقية أخرى احتجاجات على المشروع الكويتي بسبب ما قالت عنه الحكومة العراقية انه سيوقف الملاحة العراقية، وطالب بعض المتظاهرين بطرد السفير الكويتي من بغداد.

الى ذلك اكد الخبير الصناعي عبدالحسن الشمري صعوبة اخذ العراق دوره التجاري مع الدول التجاري لعدم وجود نخبة سياسية قادرة على استغلال الفرص الحقيقية كما هو موجود الآن، مشيراً الى إن تركيا هي الاولى في عملية التجارة مع جميع الدول ومنها العراق.

واوضح الشمري لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن العراق لايمتلك نخبة سياسية قادرة على أخذ دور حقيقي في التبادل التجاري مع الدول التجارية لذلك نرى تركيا هي المتصدرة دائماً في المجال التجاري والإقتصادي، لافتاً الى إن العراق اتخذ دور سلبي في العملية السياسية سواء العربية او في الشرق الاوسط وإن موقفه اتجاه سوريا موقف خاطئ، مما سيؤثر عليه من الجانب الاقتصادي.

وأشار إلى التبادل التجاري مع ليبيا صعب، وأن استقرت الاوضاع فيه ،لعدة أسباب اهمها عدم وجود سياسة اقتصادية يمكن من خلالها انضاج اتفاقيات مهمة معه، فضلا عن عدم امتلاكها مواد يمكن التعاقد معها لشرائها .

في غضون ذلك كشفت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية ان بعض التجار بدأوا بمزج مواد فاسدة مع مواد صالحة للاستهلاك البشري لغرض بيعها.

وقال مقرر اللجنة النائب يوسف الطائي في تصريح لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : ان هنالك بعض المواد الفاسدة التي قام بأستيرادها بعض التجار خلال الاشهر السابقة، مشيراً الى ان هؤلاء التجار قاموا بمزج هذه المواد مع مواد اخرى صالحة للاستهلاك البشري لغرض بيعها بسعر المواد الصالحة.

وحذر الطائي المواطنين من مغبة شراء هذه المواد ما لم يتم التأكد منها من قبل المواطن، مطالباً الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في وزارة التخطيط بتخصيص دوريات راجلة او لجنة متنقلة للتجول بين الاسواق الرئيسة والتجارية التي يمكنها ان ترفد باقي المحافظات بالمواد الغذائية او الاستهلاكية، والتأكد من صلاحية المواد المعروضة في هذه الاسواق.

وتدخل العراق كميات كبيرة جداً من المواد الغذائية والبضائع المتنوعة من مختلف دول العالم، عبر منافذه الحدودية، ولا تخضع هذه المواد في كثير من الأحيان، إلى فحص دقيق يؤكد صلاحيتها للاستعمال.

ويرتبط العراق مع الدول المجاورة من خلال (١٣) منفذاً حدودياً، إضافة إلى خمسة منافذ جوية وخمسة منافذ بحرية، ومن أبرز المنافذ الحدودية،الوليد وربيعة مع سوريا، وطريبيل مع الأردن، وعرعر مع السعودية، والشلامجة والمنذرية مع إيران، وإبراهيم الخليل الذي يربط العراق بتركيا.

يذكر أن وزارة الزراعة، أصدرت خلال نيسان ٢٠١٠، قراراً بحظر استيراد الخضراوات، إلا أنها عادت وفتحت باب استيراد بعض أنواعها يوم ١٢ آب الماضي، بسبب عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية حاجة السوق العراقية بنحو كامل.

النزاهة تستعيد ١١٦ مليون دولار هربها النظام السابق

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

استعادت هيئة النزاهة مبلغ ١١٦ مليون دولار مسجلة باسم احد رموز النظام السابق من الأموال العراقية المهربة إلى الخارج بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ببغداد منها ١٠٦ ملايين دولار مودعة في مصرف الاتحاد العربي الفرنسي ونحو ١٠ ملايين دولار في بنوك فرنسية أخرى.

وقال بيان صادر عن الهيئة بحسب "السومرية نيوز" نسخة منه، إن "الهيئة استعادت مائة وستة عشر مليون دولار مسجلة باسم احد رموز النظام السابق من الأموال العراقية المهربة إلى الخارج بالتعاون مع الجهات المعنية في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ببغداد منها ١٠٦ ملايين دولار مودعة في مصرف الاتحاد العربي الفرنسي في فرنسا وما يقارب عشرة ملايين دولار بعملات أجنبية مختلفة مسجلة ببنوك فرنسية أخرى".وأضاف البيان أنه "سيتم تقييد المالية وفق قرار الأمم المتحدة رقم ١٤٨٢ لسنة ٢٠٠٣".

يشار إلى أن هيئة النزاهة المبلغ الذي سيعاد إلى الحكومة العراقية خلال شهرين في حساب صندوق تنمية العراق التابع لوزارة تمكنت قبل مدة من استعادة مائة مليون دولار مسجلة باسم احد رموز النظام السابق من الأموال العراقية المهربة إلى الخارج من إحدى دول الجوار.

وكشفت لجنة النزاهة البرلمانية، في ٢٠١١/٩/١٣، أن رئيس الوزراء نوري المالكي كلف القاضي عزت توفيق بتولي هيئة النزاهة وكالة حتى إشعار آخر، مؤكدة أن المالكي قرر إعادة رئيسها السابق القاضي رحيم العكيلي إلى وظيفته السابقة في مجلس القضاء الأعلى، فيما أشارت إلى تمسكها بترشيح العكيلي لرئاسة الهيئة بالأصالة.

يذكر أن هيئة النزاهة، مؤسسة حكومية رسمية مستقلة معنية بالنزاهة العامة ومكافحة الفساد، أنشئت في العراق باسم مفوضية النزاهة العامة بموجب القانون النظامي الصادر عن مجلس الحكم العراقي وعدّها الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ إحدى الهيئات المستقلة وجعلها خاضعة لرقابة مجلس النواب وبدل اسمها إلى هيئة النزاهة، وتهدف إلى منع الفساد ومكافحته ولها وسائلها القانونية في تحقيقه وتأدية وظيفتها، وهي تقسم إلى جانبين، الأول قانوني والثاني تربوي إعلامي تثقيفي، ويرأس الهيئة موظف بدرجة وزير يعينه رئيس الوزراء ولا تجوز إقالته إلا من مجلس النواب بالطريقة نفسها التي يقال بها الوزراء، وللهيئة نائب واحد، وتقوم بإصدار استبيان شهري يبين مؤشر تعاطي الرشوة في العراق.

البورصة تدعو الشركات غير المساهمة للتحول إلى مساهمة

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

دعا المدير التنفيذي لسوق العراق للأوراق المالية طه احمد عبد السلام الشركات كافة غير المساهمة التي عددها(٢٠) شركة للمساهمة في تقديم طلب في البورصة بموجب المعايير الخاصة للإدراج، مبينا الى إن السوق يتابع آلية تحول شركات الهاتف النقال لغرض تحويلها الى شركات مساهمة.

وقال عبد السلام : "وجه سوق العراق للأوراق المالية خطابا لجميع الشركات غير المدرجة والتي عددها(٢٠) شركة مساهمة لتقديم طلب ادراجها في البورصة بموجب المعايير الخاصة بالادراج، الا أن البورصة ملزمة بتقييم اداء الشركة التي ترغب بالادراج قبل اصدار قرار الموافقة عليها، وأن هذه الشركات تقوم بتقديم متطلبات ادراجها وفقاً لتعليمات الإدراج ويتم الاطلاع عليها من مركزها المالي لعام ٢٠١٢ لغرض القبول".

وأضاف: ان السوق يتابع آلية تحول شركات الهاتف النقال لغرض تحوليها الى شركات مساهمة وعودتها للإدراج في بورصة العراق، مشيراً إلى إن إدراجها سيؤسس للمرة الأولى قطاعا للاتصالات على شكل شركات مساهمة عراقية لتمكين جميع المستثمرين بالتداول بإسمها".

وتابع : يضم سوق العراق للأوراق المالية خمسة قطاعات تمثل نوع الصناعة التي تمثل الشركات المساهمة فيها وهي القطاع المصرفي ويضم شركات المصارف العراقية الخاصة والمختلطة، والقطاع المالي ويتألف من شركات التأمين الخاصة وشركات الاستثمار المالي وقطاع الصناعة الذي يضم الشركات الصناعية الخاصة والمختلطة، وقطاع الزراعة، وقطاع الفنادق والسياحة، حيث تعتبر شركات القطاع المصرفي هي الشركات القائدة في البورصة العراقية وذلك لارتفاع عدد أسهمها واستمرار تداول اسمها من قبل المستثمرين في كل جلسة مع ارتفاع حجم التداول قياساً ببقية القطاعات فهذا القطاع يمثل نسبة (٧٥٪) وأكثر أحيانا من مجموع حجم التداول اليومي ويليه القطاع الصناعي ومن ثم قطاع الفنادق والسياحة الذي يتميز بقلة عدد اسهمه مما يجعل أسعار أسهم الشركات لقطاع الفنادق هي الأعلى في البورصة".

اقتصاديون: الصراع على السلطة والمال كارثة على الاقتصاد الوطني

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكد باحثون ان تطور الاقتصاد العراقي مقيد بواقع البلد الذي يستوجب تعاملا اجتماعياً خاصاً وان تطويره يعتمد على إعطاء دور متميز وفعال للقطاع الخاص والعمل على تشجيعه ودعمه بكل الطرق .

وقال الباحث الاقتصادي رائد الصافي : ان هناك عوامل تشعل الصراعات في المجتمعات العراقية وتعتبر كارثة رئيسة لتدهور الوضع الاقتصادي في البلد ألا وهي الصراع على (السلطة السياسية وعلى المال والنفوذ) هذه الظاهرة تعيشها كل مكونات الشعب العراقي ، مضيفا: هي تأكيد فعلي على واقع أن السياسة والاقتصاد هما وجهان لعملة واحدة، فالبنية الاجتماعية للسلطة السياسية تحدد طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تمارسها السلطة والمصالح التي تعبر عنها.

وأضاف الصافي: إننا أمام واقع يفرض على السياسي والاقتصادي أن يختار نموذج اقتصاد السوق ، أي الاقتصاد الرأسمالي بقوانين الاقتصادية الموضوعية، لتحقيق النمو الاقتصادي وهذا الاختيار لا يعبر عن رغبة ذاتية ،بل يجسد ضرورة موضوعية لا يمكن تجاوزها ليتسنى للمجتمع تغيير العلاقات المتخلفة لما قبل الرأسمالية لصالح العلاقات الإنتاجية الرأسمالية باعتبارها الأكثر حداثة والأكثر استجابة لتطور العراق ونموه الاقتصادي.

وتابع : ويعبر اقتصاد السوق عن سيادة العلاقات الإنتاجية الرأسمالية وعن فعل قوانين الاقتصادية الموضوعية الخاصة بهذا الاقتصاد وآليات عمله. وينتج البلد الاقتصادي بحكم قوانين الاقتصادية علاقات اجتماعية. فهو يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أو رأس المال، وعن وجود قوة عمل تباع وتشترى في سوق العمل. وقيمة السلعة المنتجة توزع بين صاحب رأس المال وصاحب قوة العمل بنسب يقررها مقدار التحكم بالاقتصاد في المجتمع والقوانين التي يقرها النظام السياسي في البلاد وعندما تعمل قوانين الاقتصاد الرأسمالي بصورة واضحة ومن دون رقابة حكومية واجتماعية تقود إلى نشوء اختلالات اقتصادية واجتماعية، اختلالات في توزيع الدخل وإعادة توزيعه وفي سبل ومواقع استخدامه وسوء توزيع واستخدام الثروة الاجتماعية. وهي التي تسهم في خلق البطالة والفقر والتفاوت في مستويات الدخل ومستوى الحياة والمعيشة، وتنتج بالتالي مجموعة من التناقضات الاجتماعية والصراعات الطبقية والنزاعات السياسية.

من جهته أشار الخبير الاقتصادي خلف الكناني الى ان الاقتصاد العراقي يشكل الخلفية الفعلية للصراعات الجارية في البلد والكثير منهم من استغل هذه الأوضاع لدافع المصالح الشخصية والسياسية للوصول الى الأهداف التي يرغبون في تحقيقها .

وقال الكناني : ان الظواهر السلبية مثل الاستخدام المفرط للموارد الاقتصادية كالنفط التي يمتلكه العراق وسط فساد مالي وإداري فضلا عن ضخامة حجم البطالة وغياب العدالة الاجتماعية النسبية في توزيع الثروة الاجتماعية تعيد إنتاج نفسها وتعمق من المشكلات والتناقضات ، وهي عوامل تقلص نوعية حياة الإنسان والمجتمع وتفرض نفسها على الحياة السياسية وعلى اتجاه حركة المجتمع وعلى دور القوى والأحزاب والشخصيات السياسية العراقية.

وأضاف :" ان الوضع الاقتصادي بخلفياته السياسية والاجتماعية يحمله الشعب العراقي منذ عقود ، ولكنه لم يتوقع أن يتواصل هذا الوضع المتدهور برغم التغيير الذي حصل في العراق. فالواقع يؤكد ان استمرار ذلك التدهور المستمر الذي يعاني منه غالبية الشعب ، وهي نتيجة منطقية لطبيعة السلطة وسياساتها الاقتصادية ، وصراع المصالح الاقتصادية الحزبية والشخصية ، ونسيان مصالح الشعب ، الذي انتظر التغيير سنوات طوال وهذه الصراعات المشحونة بالتدخل الخارجي تعيق أي سير جدي نحو التقدم الى الأمام، إذ يبقى المجتمع يراوح في مكانه .

من جانبها قالت الباحثة الاجتماعية أريج احمد: " ان اقتصاد السوق الاجتماعي هو اقتصادي رأسمالي، ولكنه مقيد بواقع البلد الذي يستوجب تعاملا اجتماعياً خاصاً ، وتعتبر أهم جوانب اقتصاد السوق الاجتماعي ، إعطاء دور متميز وفعال ورئيسي للقطاع الخاص والعمل على تشجيعه ودعمه بكل الطرق اللازمة من اجل إنعاش الوضع الاقتصادي في البلد والعمل على توفير مستلزمات تطور دوره في الاقتصاد العراقي من قبل الحكومة ، وكذلك إعطاء دور مهم ومخطط لقطاع الحكومة في مجمل الاقتصاد العراقي يستكمل دور القطاع الخاص، الحد من الاستغلال تنظيم المنافسة والأخذ بالضرائب التصاعدية على الدخل المباشر للسكان وتقليص الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات التي لا تميز بين الناس على أساس دخولهم السنوية ومستوى معيشتهم ، ووضع تشريعات تؤمن الضمان الصحي والاجتماعي للعاجزين وكبار السن ، و دعم بعض المنتجات الزراعية التي تواجه منافسة حادة في السوق الدولية لضمان الإنتاج في العراق وضرورة توفير الأمن الغذائي على أن تلعب النقابات ومنظمات المجتمع المدني دورها الفاعل في المجتمع من أجل حقوق العمال والمستخدمين والعاملين في الإدارة وفي حل الخلافات التي تحصل بين العمل ورأس المال.

وبينت "إننا نستطيع أن نضمن الكثير من الأسس التي لا تسمح بتشديد الصراع الطبقي أو الصراع بين العمل ورأس المال لصالح التنمية والاستفادة من كل الطاقات المتوفرة في البلاد حيث ان الإشباع المناسب لحاجة السوق المحلية للسلع الاستهلاكية وسلع الاستهلاك الدائم مع الاهتمام بنوعية السلع المستوردة، كما يفترض أن تلعب الحكومة ولسنوات طوال دور المنظم والمؤثر إيجاباً على حركة وفعل قانون العرض والطلب لضمان استقرار الأسعار وخلق توازن عقلاني بينها وبين الأجور والدخل السنوي للأفراد والعائلات من ذوي الدخل الواطئ والمحدود، وخاصة بالنسبة لأكثر السلع أهمية وضرورية لغالبية المجتمع .

الكهرباء توقع عقدا مع شركة سعودية لتجهيزها بقطع غيار

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

وقعت وزارة الكهرباء عقدا مع إحدى الشركات السعودية لتجهيزها بقابلوات ضغط متوسط بقيمة بلغت ٢٦ مليون دولار، فيما أشارت إلى إدخال محطتي النشوة التحويلية وعلي الشرقي الثانوية إلى الخدمة.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس بحسب "السومرية نيوز" ان الوزارة وقعت عقدا مع شركة الرياض السعودية لتجهيز المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة بقابلوات ضغط متوسط (٣٣/١١) كي في".

وأضاف المدرس إن "القيمة الإجمالية للعقد تبلغ ٢٦ مليون دولار" ، مشيرا إلى إن " تجهيز المواد سيتم بعد أربعة أشهر من تاريخ توقيع العقد".

وفي سياق آخر أشار المدرس إلى إن "وزارة الكهرباء أدخلت محطة النشوة التحويلية (٣٣/١١) كي في للخدمة" ، مؤكدا إن "محطة النشوة التحويلية تعتبر من مشاريع إنعاش الاهوار والنموذجية في المنطقة والتي ستسهم في إنعاش العديد من المناطق كهربائياً ومنها منطقة الدير، والزرجي، والهارثة، فضلا عن منطقة النشوة، والمناطق القريبة منها".

وتابع المدرس أن "الهدف من إنشاء المحطة هو تحقيق استقرار الفولتية، والتخلص من الانقطاعات، وانخفاض الفولتية، بسبب طول مسافة الخطوط"، مبينا إن "المحطة تم تصميمها ونصبها من قبل شركة السنافي للمقاولات الإنشائية".

وفي سياق متصل لفت المتحدث باسم وزارة الكهرباء إلى أن "مديرية توزيع كهرباء ميسان إحدى تشكيلات المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب أنجزت محطة علي الشرقي الثانوية التحويلية ١١/٣٣ كي في الجديدة"، مؤكدا أن "الهدف من إنشاء المحطة هو استقرار ساعات تجهيز التيار الكهربائي في ناحية علي الشرقي والمناطق القريبة منها".

وكانت وزارة الكهرباء أعلنت، في الـ١١ من ايلول الحالي، عن خطة لتنفيذ مشروع إنشاء سبعة مراكز للسيطرة خاصة بتوزيع الطاقة في سبع محافظات كمرحلة أولى تمهيدا لبناء مراكز أخرى في جميع المحافظات العراقية، مبينة أن الهدف من المشروع هو تحقيق التوزيع العادل للطاقة الكهربائية في مراكز المدن والأقضية والنواحي.

وعرضت وزارة الكهرباء، في كانون الأول الماضي، بناء أربع محطات كهرباء غازية للاستثمار ضمن جولة التراخيص الأولى، لمضاعفة إنتاجها خلال السنوات المقبلة، وشمل العرض محطة كهرباء على شط العرب في البصرة، بواقع عشر وحدات، طاقة كل منها ١٢٥ ميغاواط، وبطاقة إجمالية تبلغ ١٢٥٠ ألف ميغاواط، ومحطة كهرباء السماوة، بواقع أربع وحدات طاقة كل منها ١٢٥ ميغاواط، وبطاقة إجمالية قدرها ٥٠٠ ميغاواط، ومحطة كهرباء الديوانية، بواقع أربع وحدات طاقتها الإجمالية ٥٠٠ ميغاواط، ومحطة كهرباء العمارة، بواقع أربع وحدات سعة كل منها ١٢٥ ميغاواط، لتصل الطاقة الإجمالية لجميع هذه الوحدات إلى ٢٧٥٠ ميغاواط.

وأعلن مجلس الوزراء في الـ١٢ من حزيران الماضي، عن موافقته على إضافة ٩٢٧ مليون دولار إلى الموازنة التكميلية لوزارة الكهرباء للعام الحالي، والتي ستخصص لتنفيذ مشاريع محددة من قبل لجنة شؤون الطاقة التابع لمجلس الوزراء.

ويعاني العراق نقصا في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الخمس الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد.

بورصة الأسعار

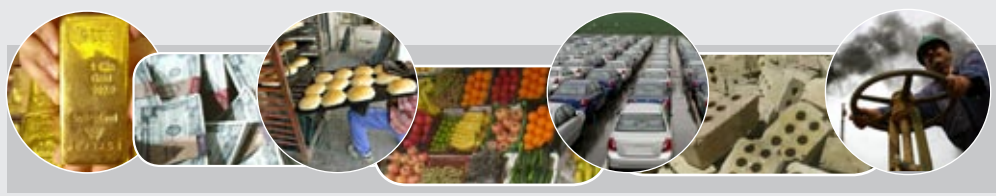

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠